

عبد الحسين العنبيكي

د. عبد الحسين العنبيكي باختصار شديد، إن أسوأ سياسة اقتصادية يمكن أن يمارسها اقتصاد ما هي تلك التي ترتكز على السياسة النقدية فقط، بحيث تبقى هذه السياسة تصول وتجول مع إهمال بقية السياسات الاقتصادية الكلية (تجارية، مالية، تنمية، استثمارية) وإصابتها بالشلل، وهنا تكون السياسة الاقتصادية في منتهى الهشاشة، يصبح البلد في وضع هش في كل شيء، وأبسط مثال على ذلك هو أنني كلما أسأل زميلي مستشار الموارد المائية صباح كل يوم مازحاً طبعاً (قل لي راح نغرق لو راح نموت عطش؟) فيضحك ويقول سؤال محير! في إشارة إلى سدود دول الجوار التي ابتلعت مياه أنهرنا، وسدنا الذي يهددنا بين الحين والآخر، وربما يراد لنا

سوق العراق للأوراق المالية

ملخص السوق	
المؤشر العام	607.89
التغير	4.54
نسبة التغير	0.74%
القيمة المتداولة	1,096,318,806
الأسهم المتداولة	1,203,054,324
عدد الصفقات	454
الشركات المتداولة	47
أسهم ارتفعت	10
أسهم انخفضت	26
الأسهم الثابتة	11

كمية السوق	
داسلم (NDSA)	1.00
خليج (BGUC)	310,000,000.00
سومر (BSUC)	0.40
بغداد (BBOB)	244,745,129.00
بيبسي (IBSD)	0.90
بغداد (BBOB)	193,597,152.00
بيبسي (IBSD)	0.85
بغداد (BBOB)	118,050,000.00
بيبسي (IBSD)	2.30
بغداد (BBOB)	112,560,915.00

قيمة السوق	
داسلم (NDSA)	1.00
خليج (BGUC)	310,000,000.00
سومر (BSUC)	2.35
بغداد (BBOB)	261,493,776.00
بيبسي (IBSD)	0.90
بغداد (BBOB)	174,237,440.00
بيبسي (IBSD)	0.85
بغداد (BBOB)	100,802,496.00
سومر (BSUC)	0.40
بغداد (BBOB)	98,314,504.00

أسعار الذهب	
السعر بالمثقال الواحد	دينار عراقي
سعر الذهب عيار 24	46946
سعر الذهب عيار 22	43033
سعر الذهب عيار 21	41077
سعر الذهب عيار 18	35209
سعر الذهب عيار 14	27385
سعر الذهب عيار 10	19560

أن نهدد دائما في زمن الغزاعات وتنظيمات المرتزقة، لبلد لا يراد له الاستقرار، فيبقى الاقتصاد ليس أولوية له. إن أضعف وأسوأ سياسة نقدية هي تلك المرتكزة على سعر الصرف فقط تريد أن تخلق التنمية وتحقق المعجزات من خلاله فقط (كمن عنده شيش حديد واحد ويريد أن يبني به برج مثل برج خليفة)، وأهم وما يزال يهمل وظائف السياسة النقدية الأخرى ولم يمارس إصلاحا مصرفيا حقيقيا ولم ينظر إلى حجم الائتمان في تمويل التنمية الذي تمارسه تلك المصارف، بل ولإذا تمارس الائتمان اصلا! ولو كنت أنا شخصيا صاحب مصرف، لا سامح الله، لدافعت عن المزداء بكل قوة لأنه منجّم من ذهب فُتح وما عاد يفلق، فأني مصرف مغفل ذلك الذي يترك المنجم ليمارس الوظائف الطبيعية للمصارف ويقوم

بالإقراض وإدارة المخاطر في ظل بيئة عالية المخاطر

ولديه منجم مفتوح؟

ففي فترة الترهل المالي قبل ٣ سنوات عندما كان المال يدار بأسوأ أسلوب خال من أية حرفية او اختصاص وكانت وما زالت وزارة المالية هي الحلقة الأضعف لأي توجهات إصلاحية، كان من يدخل المزداء من المصارف وشركات الصيرفة يحصل على نظطتين أو ثلاثة ربح من هذا المنجم عن كل دولار. واليوم، في زمن العسر المالي والركود الضاغط والمخاطر الأكبر، صار يحصل من هذا المنجم على ١٠-١٢ نقطة ربح عن كل دولار، فكيف يمكن أن نطبق المنطق الاقتصادي يجعل السياستين المالية والنقدية توسيعيتين في زمن الركود.

من العسير أن يحصل ذلك، طالما لا تتوافر النوايا،

مهدي البناي

إذا كانت الشعوزة في مفهومها العام هي (إيهام الناس وخداعهم) والأيهاء بحقائق مزيفة على أنها واقع، وادعاء القدرة على تحقيق الرغبات بالاستعانة بكيانات مجهولة وعوالم سفلية خارقة، لا يمكن رؤيتها أو قياسها أو معرفة ماهيتها، فهذا المفهوم لا يسري في الحياة الاجتماعية فقط، فحياتنا الاقتصادية لها دجالوها ومشعوذوها، فالاقتصاد والتنمية في العراق (رؤى وتخطيطا وتنفيذا ورقابة وقياسا) يتخذ في معظمه من الشعوزة منجها.

أول مظاهر الشعوزة هو التخطيط في الظلام، وفوضى البيانات المسيسة.

يعد توافر البيانات والمعلومات والاحصاءات من أولى أولويات التخطيط الاقتصادي، فأين تلك البيانات الصحيحة والتي يمكن التعويل عليها، وليس لدينا حتى تعداد للسكان منذ نصف قرن! ناهيك عن الاحصاءات الدقيقة للموارد والمخلات، ونحن لا نملك حتى لمدة

وجيزة عدادات لقياس النفط المصدر!

كيف يمكنك اعداد وفرض وتنفيذ خطط الكمارك

متلازمة تفكك السياسات الاقتصادية الكلية

أو أن النوايا المتوافرة فاسدة، فيكون كل شيء في الاقتصاد بالمقلوب، وتشجع المصارف على المزيد من الانطواء على نفسها والدوران في فلك البنك المركزي والمزيد من الانكماش المالي في زمن الركود، تتعاظم رؤوس الأموال لمن يرضعون من ضرع المزداء، ولكن لا تنمو طبقة رأسمالية في العراق، لأن أموالهم تستثمر في الخارج، ودولارتهم تنمو في الخارج، معاملهم تشيد لم ينفذ من المبلغ سوى بعض الأجزاء العشوية، ومنه ما عاد بطريقة أو أخرى وخُفن في المزداء لشراء المزيد من دولارات المنجم الرخيصة. لماذا لم تنفذ المبادرة؟ لأن العوامل المكملة لها لم يعمل عليها البنك المركزي ولا الجهات المعنية بالسياسات الأخرى، فسعر الصرف المغالى به للدينار والمرزاد المفتوح بديلا جازبا، بينما بيئة الإقراض بديلا طاردا،

مظاهر الشعوزة الاقتصادية

أن يبقى صحراء وفوهة للزراعة حسب، وتنمو بدلا عنهم طبقة الفقراء والعاطلين ليكونوا قبلة موقوتة تهدد العراق بفوضى عارمة.
عندما أقول إن السياسة النقدية قادمة للقطاع الحقيقي ومشجعة للقطاع التجاري، يقول الكثير إن البنك المركزي فتح نافذة تنمية بـ٦ ترليونوات دينار، طبعها أو إجراء صحيح وأنا ادعته واشكره عليه، ولكن لم ينفذ من المبلغ سوى بعض الأجزاء العشوية، ومنه ما عاد بطريقة أو أخرى وخُفن في المزداء لشراء المزيد من دولارات المنجم الرخيصة. لماذا لم تنفذ المبادرة؟ لأن العوامل المكملة لها لم يعمل عليها البنك المركزي ولا الجهات المعنية بالسياسات الأخرى، فسعر الصرف المغالى به للدينار والمرزاد المفتوح بديلا جازبا، بينما بيئة الإقراض بديلا طاردا،

هذا؟! (الأم قل انها شعوزة)

كيف لك أن تجذب مستثمرين من الخارج وتغريهم بجلب أموالهم واستثمارها في بلد لا طاقة كافية ومستقرة فيه، ولا طرق ولا امن فيه؟ بل يمكن لأي شرطي بسيط أو موظف متواضع في البلدية أو الصحة أو البيئة وغيرها من الدوائر ناهيك عن الاحزاب أو العشائر أو الكيانات المتنفذة أن يتحكم بمشروعك أو يبتزّه بل يوقفه لأي سبب مصطنع. حقيقة وجود ميزات لتشجيع الاستثمار في مختلف دول العالم قائم بالاساس على خلق بيئة الاستثمار، وبناء مقومات الاستثمار الناجح والتمانس، وتذليل العقبات، واختصار المراحل، ثم الترويج لهذه البيئة واثناع المستثمرين المحليين بجداولها وأفضليتها على غيرها، اما خلق هيئة لتسويق الأوهام ومحاولة التذاكي على رجال الاعمال والمؤسسات الاستثمارية، بواقع غير موجود، فهي محاولة بانسة، فهذه المؤسسات ودور الاستثمار اذكي بكثير، ولن يجذب لهذه الشعوزة الا البائسون والطارئون والمتنفعون.

الترويج للفرص الوهمية، أحد نشاطات المشعوذين الاقتصاديين، أن تروج لمشروع عقاري (كما حصل مؤخرًا) بقيمة عشرة مليارات دولار اي أكثر من مجموع رؤوس اموال المصارف الخاصة لديك (ولا يسهم القطاع المصرفي الداخلي في تمويل المشروع بناءً أو تسويقًا) في ارض موحلة، لا تمتاز بشيء، وفي بيئة كما سبق وصفها، وتدعو المستثمرين أن يجلبوا أموالهم ويمولوا المشروع بناءً، وتلقي على عاتقهم مهمة البنى التحتية ايضًا، وتتمنى أن يسوقوا مشروعهم في سوق لا تتوافر فيه أدوات الائتمان ... هي شعوزة وجيل اقتصادي بامتياز.

بلدنا العراق يعد من البلدان الداخلية نوعا ما، فأطلالته البحرية صغيرة وحرحة، تحده أكبر ثلاثة اقتصادات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (إيران بإجمالي ناتج محلي يقدر بـ٢٩٢ مليار دولار، السعودية ب٦٤٦ مليار دولار، تركيا ب٧١٧ مليار دولار (سنة ٢٠١٥)، اما العراق فناتجه المحلي بحدود ١٨٠ مليار دولار للسنة نفسها. وتعتمد موازنته الحكومية على منتج واحد بنسبة ٩٧٪، وإذا علمنا أن لهذه البلدان اطلالها البحرية الواسعة، وما يعنيه ذلك من انفتاحها على خطوط النقل التجاري العالمية، وأن هذه البلدان لا تعتمد على إنتاج البترول في ناتجها المحلي أو موازاناتها الحكومية عدا السعودية، وأن هذه البلدان الثلاثة امتلكت قاعدة صناعية ضخمة تعمل ومصادر طاقة موفرة، وثقافة عمل شائعة، ومصادر تمويل ميسرة، وسهولة الحصول على الخبرات والتكنولوجيا والادوات الاحتياطية. وأن هذه البلدان جميعها لديها حدود برية طويلة مع العراق، يمكننا أن ندرك صعوبة قيام صناعة عراقية (في الظروف الحالية)



حقوق المستثمر العربي في مصر

مصر الذي يعاني الكثير من الإشكاليات في ضوء تطبيق قانون الاستثمار القديم. لان القانون يعد خطوة لإصلاح مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين خاصة في ظل تعددية مواء لضمان حقوق المستثمرين، كذلك سوف يساهم تطبيق هذا القانون بشكل إيجابي في إزالة المعوقات التي تعترض الاستثمار والتي كانت موجودة في القانون الماضي، وهذا الأمر سيؤدي بالضرورة الى تحقيق معدلات نمو في الاقتصاد المصري.
أن من أبرز ايجابيات القانون هو إنشاء هيئة مستقلة للترويج للاستثمار لها مهام مختلفة تتمثل في الترويج للمشروعات الاستثمارية وتكون بعيدة عن المهام المتعلقة على عاتق الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
أن من أكثر إيجابيات القانون الجديد هو وجود لجنة فض المنازعات، وهذا الأمر سيقفل بالضرورة من قضايا التحكيم الدولي ضد مصر، لاسيما وأن هذا الأمر من أكثر الأمور التي ينتظرها المستثمرون لضمان حماية أموالهم وعدم فسح التعاقد في أي وقت، لان أكثر الأمور التي تعطي تفاهؤًا لأن القانون الجديد قابل للتعديل بعد طرحه وأخذ آراء المهتمين وأصحاب

الدكتور عادل عامر

قبل ساعات من بدء المؤتمر الاقتصادي وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية وتقدم التعديلات الاستثمارية ضمانات وتسهيلات للمستثمرين من بينها حق الشركات في تملك الأراضي والعقارات، وحماية المستثمر من الخسوع للعقوبات الجنائية عن أي مخالفات يرتكبها فرد في الشركة. وتشمل التعديلات أيضا خفض سعر الضريبة على المبيعات المقررة على الآلات والمعدات من ١٠٪ إلى ٥٪ مع رد أول إقرار ضريبي، وتعمل مصر على تهيئة المناخ الاستثماري وإجراء تعديلات تشريعية وضريبية بحيث تستطيع جذب الاستثمارات الأجنبية، والتي تأمل أن تصل إلى ١٢ مليار دولار أثناء القمة الاقتصادية .

إن تضمن المشروع عددًا من المحاور المهمة، وفي مقدمتها أهداف الاستثمار وحوافز الاستثمار، وتخصيص الأراضي، وتحديد أولوية المشاريع، كما تضمن الحق في إنشاء وتملك المشاريع

والمصارف عاجزة لأن أنظمتها بالية، وكلف الإنتاج في القطاع الحقيقي مرتفعة ولذلك طاقته الاستيعابية لامتنصاص استثمارات مالية ضيقة، وكان بالإمكان أن تنخفض تلك الكلف لو كانت المشاريع الاستثمارية في البنى التحتية على مدى العقد المنصرم أقيمت فعلا وفق معايير اقتصادية، ونفذت بشكل صحيح وخفضت الكلف للقطاع الخاص بدلا عن أن يذهب جلها الى جيوب الفاسدين أو لإرضاء الناخبين. كما أن منتجات القطاع الحقيقي مطرودة من السوق بفعل الإغراق واستباحة أسواقنا من دون اي مستوى يذكر من الحماية الكمركية، وعندما طبق قانون التعرفه أخيرا على الرغم من أن نسب التعرفات في الجداول دون الطموح، ومع ذلك نفذ بشكل أعرج، لأن إقليم كردستان المحروس لا يلتزم بتطبيقه.



ذات منتجات يمكن لها أن تنافس منتجات دول الجوار، وخاصة مع سياسة الاستيراد الفوضوية المنتهجة.

حرية الاستيرادات بأنواعها، وحرية انتقال وتحويل رؤوس الاموال، يقابلها عدم تعويم العملة المحلية، ولا حتى ربطها بالدولار، واستمرار دعمها على حساب الاحتياطيات، شعوزة وتشويه وفساد اقتصادي بحث، وسياسة لا تستطيع حتى اقوى الدول لملاءة من الاستثمار بها طويلا.

أن لا نستطيع بناء قاعدة انتاجية تستوعب طاقة العمل لأبنائنا خلال ١٤ سنة، مع صرف أكثر من ٨٠٠ مليار دولار، يفند اكثوية اقتصادية آمن بها بعضهم، من أن هذا الصرف سيؤدي بالنتيجة إلى خلق طلب على السلع والخدمات، المؤدى بدوره إلى تشجيع قيام صناعات محلية لتلبية هذا الطلب، النتيجة كانت تسرب ٩٩٪ من المبالغ المصروفة إلى الصراج وتكوينه للطلب على منتجات دول الجوار وغيرها، وعبء متضاف على ميزان المدفوعات، وتحويل العراق إلى سوق محض لمنتجات الاخرين.

المنهج الاقتصادي الليبرالي الجديد، على مساوئه لدول العالم الثالث، والمراد تسوية في العراق، يُنفذ مشوها، فالانفتاح والتبادل الحر، ورفع يد الدولة (بشكل مطلق) لا يقضي إلى بناء اقتصاد منتج (تلقائيا)، كما أثبتت السنوات الماضية.

أن يصل عدد موظفي الدولة إلى ٤,٥ مليون موظف، مقارنة بدولة مثل كندا (ثاني أكبر دول العالم مساحة، باقتصاد ينتج ١٥٥٠ مليار دولار سنويا، والتي لا يتعدى عدد الموظفين في دوائرها الاتحادية والمحلية أكثر من ٦٠٠ الف موظف) لا يعني إلا أن الواسع الاقتصادي العراقي يعتمد التوظيف الواسع كآلية لتوزيع الدخل الريعي – النفط– (وهو بذلك يخالف الدستور القائل بملكية المواطنين وليس الموظفين لموارد البلد)، وكوسيلة لرشوة الناخب وكسب تأييد العامة، وتكبر الكارثة اذا علمنا أن متوسط انتاجية الموظف لا تتعدى ١٧ دقيقة يوميا.

بدلا من استهداف خلق مجتمع منتج، وإشاعة ثقافة العمل، وتكوين الاتجاه النفسية والسلوكية وتحفيز الناس باتجاه العمل والاننتاج، وتهيئة الاسباب لقيام القطاعات الانتاجية بدورها، وابتكار الفرص وتسخير الطاقات، يصار إلى سن وتقنين وابتكار عطل واعياذ ومناسبات جديدة للكسل.

من نتائج ميوها الشعوزة ان:

– نسبة البطالة وصلت إلى ٣٠٪، غير البطالة المقنعة في دوائر الحكومة.

– نسبة فقر تقارب ٢٠٪

– قطاع صناعي مشلول كليا، بنسبة ٧١٪ من الناتج المحلي، وكان يفترض به استيعاب الحصة الاكبر من طاقة العمل، والمساهم الاهم في الناتج المحلي الاجمالي.
بلد لا تنتج فية فرشاة للاسنان.



المصالح، حتى تشارك جميع الأطراف المختصة بوضعه، «النافذة الاستثمارية»، وذلك وفق المادة ١٩ من الفصل الثاني، وهذه المادة تختص بتحديد جهة واحدة تختص بمنح كل الموافقات والترخيص على إنشاء أي مشروع استثماري، مشيرا إلى أن هذا الأمر كان من أبرز التعديلات التي تم إجراؤها على القانون خلال المدة الماضية لأنه إذا خرج القانون من دون أن يتضمن هذا الأمر فقد يتسبب في إلحاق خسائر فادحة للمستثمرين، لاسيما وأن هذا الأمر قد أضع على مصر الكثير من فرص الاستثمار خلال المدة الماضية خاصة وأن المستثمر يرغب من التخلص من أي قيود استثمارية.إن القانون الجديد يدعم قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وذلك من خلال عدم السماح لأي جهة إدارية بتسعير منتجات وخدمات المشروع الاستثماري أو تحديد أرباحه، لان قانون المشروع الجديد يعد مكملاً من جميع الأركان التي تدعم مناخ الاستثمار في مصر خاصة في ظل احتوائه على مواد لتسوية منازعات الاستثمار، وتسوية عقود المستثمرين بإرضاء الطرفين.